التحولات التكنولوجية للأقتصاد الرقمي في النظام المحاسبي المالي : دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

م.د يوسف عبد السلام عبدي
yosufabdulsalam@uohamdaniya.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الحمدانية

Technological transformations of the digital economy in the financial accounting system: an analytical study of a sample of companies listed on the Iraqi Stock Exchange

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2024/2/15	2024/3/17	2024/4 / 7

10.34009/aujeas.2024.183158

المستخلص:

تناول البحث التحولات التكنولوجية للأقتصاد الرقمي في النظام المحاسبي المالي من خلال تحليل عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لآن سوق الأوراق المالية يُعد محرك هام وفعال في النمو والتنمية ألآقتصادية، لذا تظهر أهمية النظام المحاسبي المالي كمصدر رئيس في توفير المعلومات والبيانات المالية لصناع القرار وقاعدة الانطلاقة في اتخاذ القرار لدى ألافراد وصولاً الى القرار بشكله النهائي، ويمكن ذلك عبر تصميم نظام محاسبي مالي مبني على أسس وقواعد التكنولوجية الرقمية الخاضعة للمعايير والمبادئ الدولية والمحلية، أنطلاقاً من توفير المعلومات المالية بصيغة الكترونية وفق التطورات في عالم ألاتصالات والمعلومات، ولاسيما منها ألآقتصاد الرقمي، الذي شغل حيز واسع في المنطق ألآقتصادي الحديث، أذ إن قدرة النظام المحاسبي المالي في مواكبة التطورات التكنولوجية يسهم في تقديم المعلومات والخدمات المالية بصورة واضحة وسريعة وبصورة اكبر واكثر دقة للمستخدمين ينتج عنها القدرة في التحكم وزيادة القدرة التنبؤية للمستخدمين في ألآسواق المالية. وعلى هذا ألآساس تم تقسيم البحث الى المبحث الأول منهجية البحث ، والمبحث الثاني يقسم الى ثلاثة محاور، المحور الأول: مفهوم ألآقتصاد الرقمي، والمحور الثاني: النظام المحاسبي المالي، والثالث:سوق العراق للأوراق المالية كمقدمة للدخول الى عينة البحث وهي أربعة شركات (أثنان من قطاع التأمين وأثنان من القطاع المصرفي)المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تناول المبحث الثالث: تحليل متغيرات عينة البحث وهي: أربعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والجانب التطبيقي أختبار (T-test) للفروق المعنوية لمتغيرات البحث، وفيما تضمن المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات الافتتاحية: *ألآقتصاد الرقمي، النظام المحاسبي المالي، سوق العراق للأوراق المالية.*

Abstract:

Analyzing a sample of companies listed on the Iraq Stock Exchange, because the stock market has basic colors and international and local standards, based on other information, the current colors are different, the current supply, the future supply, and the financial information will accumulate in the near future. On this basis, the first axis: the financial accounting system, the second axis: the financial accounting system, and the second axis: the stock market. test) for the significant differences of the research variables, domains, ensuring the sixth topic: direct results and recommendations.

Keywords*: the digital economy, the financial accounting system, the Iraqi Stock Exchange.*

المقدمة:

التغيرات الجوهرية التي حدثت مؤخراً في عالم التكنولوجيا ألآتصالات والمعلومات أدت الى تبلور أسس ومفاهيم جديدة في تغيير هيكل ألآقتصاد العالمي، أذ أنتج عن ذلك نوعاً جديداً من ألآقتصاد يعرف بألآقتصاد الرقمي القائم على التكنولوجية الرقمية الحديثة مهمتها توفير القاعدة المعلوماتية في مجال المال وألآعمال.

من هذا المبدأ تزايدت أهمية تحديث النظام المحاسبي المالي لتلبية أحتياجات ومتطلبات الوضع ألآقتصادي والمحاسبي القائم على المعطيات التكنولوجية، ولاسيما بعد ما الزم النظام الدولي ألآلتزام بالمعايير المحاسبية المالية الدولية، أذ يعبر النظام المحاسبي المالي المعتمد على وسيلة ألاله نظام يدل على التطور والتقدم، وعامل من عوامل النجاح في المجال المحاسبي المالي، ولا سيما مجال الأسواق المالية، أذ تشكل التقنيات التكنولوجية الحديثة أساس ألآرتقاء بواقع ألآسواق المالية، أذ يمثل النظام المحاسبي المالي المصدر الرئيس للمعلومات والبيانات المالية لأنشطة المؤسسات والشركات التي تستخدمها الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية عند أتخاذ القرارات، لذا الأجهزة والتقنية المعلوماتية والاتصالات لها الدور الكبير في أيصال المعلومات المالية بسرعة الى المستخدمين مما توسع لديهم دائرة المعارف والادراك في عملية اتخاذ وترشيد القرار، أذ تظهر أهمية البحث في التركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية التي تتميز بالملائمة والموثوقية من حيث تقديم المعلومات على أسس الدقة والسرعة في النظام المحاسبي المالي لمواكبة واستجابة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في ألآقتصاد الرقمي.

المبحث الأول/ منهجية البحث:

اولاً: مشكلة البحث:

تطرح مشكلة البحث أشكالية عدم توافق وملائمة النظام المحاسبي المالي في سوق العراق للأوراق المالية من جانب ضخامة العلميات وحجم التداول ومعدل دوران ألاسهم والمعلومات المقدمة للمستخدمين والتي تمثل معطيات سوق العراق للأوراق المالية، وبالتالي فأن النظام المحاسبي المالي اليدوي غير كفوء في انتاج المعلومات والدقة والسرعة المعلوماتية في ظل التطورات الحاصلة في ألاقتصاد الرقمي.

ثانياً: أهداف البحث: يسعى البحث الى عدة اهداف

- التعرف على النشأة والمفهوم والخصائص والمقومات للاقتصاد الرقمي.
- التعرف على النظام المحاسبي المالي من جوانب التعريفات والأهداف والمزايا في الأسواق المالية.
- قياس وتحديد العلاقة بين التحولات التكنولوجية للأقتصاد الرقمي والنظام المحاسبي المالي وفق معطيات تحليل عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثالثاً: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية تنص بإن متطلبات العمل في سوق العراق للأوراق المالية هو الاعتماد بشكل رئيس على النظام المحاسبي المالي المعتمد على التكنولوجية والمعلوماتية في ظل التحولات التكنولوجية للأقتصاد الرقمي. وتتفرع عن ذلك فرضيتين كالآتي:

- وجود علاقة معنوية وترابطية إيجابية بين النظام المحاسبي المالي والاقتصاد الرقمي.
- وجود تأثير إيجابي بين النظام المحاسبي المالي وألآقتصاد الرقمي.

رابعاً: أهمية البحث:

يستمد البحث أهمية من أثر التحولات التكنولوجية للاقتصاد الرقمي في النظام المحاسبي المالي الذي يمثل المصدر الرئيس للمعلومات المالية التي تسهم في تقديم المعلومات والبيانات للمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية سواء داخل او خارج السوق التي تساعدهم بشكل أو بأخر في أتخاذ القرارات ألاستثمارية للأوراق المالية، ومواكبة النظام المحاسبي المالي للتطورات التكنولوجية الرقمية تركز بشكل كبير على استخدام الدقة والسرعة والموثوقية والاعتمادية التي تنتج عن معلومات النظام المحاسبي المالي لسوق العراق للأوراق المالية، تسهم في تطور وتحسين الجانب الاخباري والمعلوماتي المنشور، والتقارير المالية الصادرة عن النظام المحاسبي المالي للأسواق المالية.

خامساً: المنهج البحثي:

اعتمد البحث الى منهجين لاختبار الفرضية وتحقيق أهداف البحث، وهما كالآتي:

- أعتمد الباحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي في تحليل متغيرات البحث في أطارها النظري عن كل من ألاقتصاد الرقمي من جانب، والجانب ألاخر النظام المحاسبي المالي، وسوق الأوراق المالية، ولاسيما سوق العراق للأوراق المالية، بألآستعانة بما هو متاح من مصادر اجنبية وعربية من الكتب والدوريات والرسائل والاطاريح الجامعية التي تخص موضوع البحث.

- أستخدم الباحث المنهج التطبيقي لتحليل متغيرات البحث التحولات التكنولوجية للأقتصاد الرقمي وأثره في النظام المحاسبي المالي من خلال عينة من الشركات المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أذ تم أعتماد أربع شركات مساهمة بشكل فعال في السوق المالي وهي شركتان قطاع التأمين ومصرفين من القطاع المصرفي ، التي تتسم بالتواجد والانتظام والاستمرارية في سوق العراق للأوراق المالية، وتم جمع البيانات من خلال الدوريات المنشورة على موقع سوق العراق للاوراق المالية.

المحور الثاني: الجانب النظري

اولا: ألآقتصاد الرقمي

1- النشأة والمفهوم:

تعود النشأة الأولى للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الثامن عشر التي بدأت بشكلها البسيط، وفي عام 1870 تم ألتحول الألي للصوت والتلغراف، وفي عام 1900 ظهر الكمبيوتر حيز الوجود ليشكل طفرة نوعية في عالم التكنولوجيا، والحدث التكنولوجي الأهم في عالم التكنولوجيا هو في عام 1980 الذي بدأ فيه العالم أستخدام الهواتف المحمولة الذي اسهم بشكل كبير في نقل وتداول المعلومات بسرعة ودقة عالية، وفي عام 1990 تم ربط شبكات ألانترنت بالحاسبات، هذه المعطيات تعد البنى التحتية للتطور التكنولوجي لتعطي لنا صورة عن ظهور ألآقتصاد الرقمي حيز الوجود. ويتفق البعض على أن الاقتصاد الرقمي بدأ في عقد الستينيات من القرن العشرين وظهرت ملامحه بصورة واضحة خلال القرن الحادي والعشرين على إثر التغيرات والتطورات المتقدمة الحاصلة في الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا، بفعل ما تقدمه التكنولوجيا من خدمات معلوماتية بكل مجالات الحياة، (جمعة، 2018: 25)، (كريمة، 2017: 8). ويشير مفهوم مصطلح ألاقتصاد الرقمي الى أستخدام تكنولوجيا المعلومات لآنشاء وتكييف وتسويق وأستهلاك السلع والخدمات التي تعتمد على أستخدام تكنولوجيا المعلومات، أذ تم مؤخراً أستكشاف عدد من مجالات

البحث الرقمي في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الرقمية والتجارة والالكترونية والتعليم ألآفتراضي وتطبيقات الهواتف الذكية ومنصات التعاون، وهذا يدفعنا الى القول أن التحول الرقمي ليس البحث عن حيثيات الانترنت بل أستخدام أحدث التقنيات بطريقة اكثر كفاءة وفاعلية نتيجة التكنولوجية الرقمية، أذ أصبحت العديد من البلدان في العالم بوضع يمكنها من زيادة الترابط بين ألاشخاص والمؤسسات والشركات و تعزيز قدرتها التنافسية من خلال استخدامها لهذه التقنيات، (النجار، 2007: 24). كتعريف يشير ألآقتصاد الرقمي الى النشاط ألآقتصادي الناتج عن مليارات ألاتصالات عبر ألانترنت التي تحدث يومياً بين ألاشخاص والشركات والأجهزة وتبادل البيانات والمعلومات. أذ بات يعرف ألآقتصاد الرقمي بالشكل الذي يتعامل مع المعلومات بانسيابية عبر الحواسب والشبكات بصورة سريعة واعلى جودة واقل كلفة، بالاستناد الى المعالجة الإلكترونية وخاصية خزن المعلومات مهما كان نوعها وحجمها وفق المعطيات التي توفرها البنية التحتية التكنولوجية، (البشير، 2018: 36).

وتعددت مسميات ألاقتصاد الرقمي على ضوء أفكار ووجهات نظر الباحثين والمختصين في المجال ألاقتصادي وفق التكامل والتناغم بين تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من جهة، والاقتصاد القطاعي من جهة أخرى، أنبثق منها مفهوم الاقتصاد الرقمي لا يتجاوز مجال المعلومات والحاسوب والبرامج الالكترونية، وعلى هذا الأساس انبثق تعدد المسميات التي سيتناولها ومنها (الآقتصاد المعلوماتي، ألاقتصاد الإلكترونية، ألاقتصاد المعرفي، أقتصاد الأنترنت)، (نعمه، 2015: 7-9)

- الاقتصاد المعلوماتي: يهتم أقتصاد المعلومات بالمجال او الحيز الذي يتعامل بالطرائق العلمية في تحليل العمليات الاقتصادية التي تنتج المعلومات والبيانات وحفظها ونشرها وتجميعها بشكل رقمي.
- ألاقتصاد الالكتروني: يتعامل مع السلع والخدمات العينية وتحويلها على شكل الأرقام والرموز (شفرة الحواسيب) ليتم تداولها بين الافراد والشركات بطرق سريعة بوساطة الهواتف المحمولة والحواسيب.
- الاقتصاد المعرفي: عرفه برنامج الامم المتحدة الانمائي اقتصاد المعرفة على انه " نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصاد والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الانسانية باطراد، أي إقامة التنمية الانسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة.
- أقتصاد ألانترنت: هو "يشير الى جميع الاعمال والممارسات التجارية التي تتم في الأسواق المحلية والعالمية عن طريق البنية التحتية الالكترونية وشبكة الانترنت، ويختلف هذا الاقتصاد عن الاقتصاد التقليدي في طرق التعامل والتوصيل والعمولة والشحن".

2- خصائص الاقتصاد الرقمي: يتميز ألاقتصاد الرقمي بعدد من الخصائص التي يمكن أدراجها بالنقاط الأتية: (الجبوري، 2021: 6)

1. الاقتصاد الرقمي قائم على المعلومات والبيانات التي تعمل الترابط الفوري في مجال المال والاعمال بسرعة فائقة ودقة أكبر في نقل المعلومات، فيما يعتمد على قوة البنية التحتية مثل شبكات الكهرباء والاتصالات التي تمكن المستخدمين من تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المحلي والدولي.

2. يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة والإبداع الفكري، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على استغلال الموارد المتاحة، أذ إن العاملين في الاقتصاد الرقمي يستخدمون الرموز والبرامج والشفرات، أكثر من الآلات التي يستعملها الاقتصاد التقليدي.

3. لا يمكن نقل ملكية المعرفة في الاقتصاد الرقمي، على خلاف عناصر الإنتاج في ألآقتصاد التقليدي. أذ إن عنصر الإنتاج في الاقتصاد الرقمي يتمثل في المعرفة والابداع في تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات، فيما يتمثل في الاقتصاد التقليدي بالعمل ورأس المال.

4. تعدّ المعرفة سلعة عامة في الاقتصاد الرقمي، بعد اكتشافها وتعميمها ليصبح استعمالها مجانياً، مع تأمين براءات الاختراع وحقوق الملكية والعلامات التجارية، حماية لحق منتج المعرفة، الذي أوجد مجموعة من السلع غير الملموسة كالأفكار والتصميمات والبرامج، أي إحلال طاقة ذهنية علمية محل جزء من المادة الأولية.

3-مميزات ألاقتصاد الرقمي: (رشيد، بلا: 6)، (محمد، بلا: 8)

- يعزز استخدام الإنترنت القيام بالأعمال اليومية على الإنترنت مثل عمليات البيع والشراء والتسويق.
- زيادة هائلة في الاستثمار في شتى المجالات والتي لها صلة بالأجهزة الالكترونية، البحوث التكنولوجية، البرامج، الخدمات، الاتصالات الرقمية.
- ارتفعت مكانة الشركات التي قامت باستخدام الإنترنت والقيام بالأعمال التجارية عبر الإنترنت. مما دفع الاقتصاد الرقمي بقطاع التجارة الإلكترونية إلى آمال بعيدة.
- يوفر ألآقتصاد الرقمي السلع والخدمات الرقمية، أذ كان في الماضي هناك فيلم مسجل على أسطوانة (DVD) أو الموسيقى المضغوطة أو السجلات وفي الوقت الحالي هذه السلع متاحة لنا بشكل رقمي على الإنترنت وليست هناك حاجة لأي منتجات ملموسة بعد الآن.
- يعزز ألآقتصاد الرقمي الخدمات المصرفية والتأمين، أذ أصبح بالإمكان عدم زيارة البنك الذي نتعامل معه لذا يمكننا القيام بكل المعاملات عبر الإنترنت، تحويل بعض السلع والخدمات إلى أرقام رقمية بالكامل.
- يتميز ألآقتصاد الرقمي بالشفافية التعاملات، أذ أن عملية التبادل تحدث عبر منصات الإلكترونية، ولاسيما المعاملات النقدية، وهذا يساعد على الحفاظ على الأموال والفساد في السوق وجعل الاقتصاد أكثر شفافية.

4- مقومات الاقتصاد الرقمي: يرتكز ألاقتصاد الرقمي على مجموعة من المقومات التي تعد البنية التحتية للنهوض بواقع ألآقتصاد الرقمي، ويمكن إن يرتكز عليها كالآتي:(سوالم، 2015: 69)

- شبكة ألاتصالات (السلكية واللاسلكية): يرتكز ألاقتصاد الرقمي على شبكة ألاتصالات بنوعيها السلكية واللاسلكية، أذ عن طريق شبكة ألاتصالات يتم تبادل المعلومات وتداول الاعمال بين الأشخاص والمؤسسات يتخطى فيها حاجز الزمن وتقريب المسافات، لتعرض فيها السلع والخدمات بشكل أوسع في العالم.
- المعرفة ورأس المال البشري: من مقومات ألاقتصاد الرقمي توليد المعرفة والابداع الفكري في مجال الخدمات، وتنشيط البيئة التنافسية للأعمال، فيما يكون رأس المال البشري العنصر الفعال في عملية نجاح او فشل البيئة التنافسية

للمؤسسات والشركات، فراس المال البشري المتخصص والمتدرب ضمن أطار التكنولوجيا والمعلومات يقدم أفضل الخدمات في كافة القطاعات.

- الأجهزة والبرمجيات: تُعد الأجهزة الإلكترونية من أهم البنى التحتية في معالجة ونقل محتويات ألآعمال في ألآقتصاد الرقمي، أذ يوجد أنواع مختلفة من الأجهزة تتفاعل بشكل كبير مع بيئة ألآقتصاد الرقمي، والتي تضم تكنولوجيا المعالجات الدقيقة وتقنيات المستخدم والمعالجات المتوازنة. فيما تختص البرمجيات عن تطوير الخدمات والمنتجات التي يتم تبادلها أو استهلاكها من قبل المستخدمين للاقتصاد الرقمي، على سبيل المثال اعداد البيانات وخدمات استرجاع المعلومات.

ثانيا_ النظام المحاسبي المالي:

1- المفهوم: يعد النظام المحاسبي المالي إحدى فروع المحاسبة ومن أسس العمل في المجال المحاسبي ومنها تنبثق العلوم المحاسبية الأخرى، وتهتم المحاسبة المالية بأجراء عمليات جمع وتسجيل وتحليل وتبويب البيانات المالية التي تحصل في المؤسسات والشركات لمدة زمنية محددة، بهدف أعداد القوائم المالية بما يتوافق مع معايير القياس المحاسبي المعتمد. ولا يمثل النظام المحاسبي المالي غاية في حد ذاته وانما يعبر عن وسيلة لتوصيل المعلومات المالية التي تعُد مخرجات النظام المحاسبي (Balkaoui,2000:136)، أذ إن المعلومات المالية التي تقدمها المحاسبة المالية على شكل قوائم وتقارير مالية تسهم بشكل كبير في تزويد المستثمرين بالمعلومات المالية لتمكنهم من البيع والشراء في الأوراق المالية الخاصة بمحافظهم ألاستثمارية بما يتلاءم مع تفضيلاتهم فيما يخص العائد المتوقع والمخاطر عند الاستثمار (شرويدر، 2006: 150). أذ تهدف المحاسبة المالية الى تقديم المعلومات المالية الهامة للمتداولين في الأسواق المالية لتمكنهم من التخطيط للتدفقات النقدية المستقبلية. أذ تُعد المعلومات المالية التي يقدمها النظام المحاسبي المالي على شكل تقارير مالية أو ألابلاغ المالي من ضمن متطلبات او المقومات الأساسية لآستمرار ونشاط السوق المالي بشكل سليم، أذ إن تلك المعلومات تعكس النشاطات والأوضاع المالية لأي شركة الى جانب معلومات أخرى يستفيد منها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الخاصة بألآستثمار (البيع والشراء) بوساطة تأثير هذه المعلومات على أسعار تداول ألاسهم للشركات التي ينظم تداولها في السوق. ووفق تعدد مجالات وأهمية النظام المحاسبي المالي أنبثقت عدة تعريفات للنظام المحاسبي المالي، وفق قراءة الخبراء والمختصين للاهمية النظام المحاسبي المالي ومنها:

وعرفه (الحاج احمد، 10:2022)، " بأن النظام المحاسبي المالي يمثل مجموعة من التصنيفات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الكيان ألاقتصادي، واعداد وتهيئة القوائم والحسابات الختامية وموازنات التخطيط في أطار التعاريف والاسس والقواعد لتحقيق اهداف معينة".

ويعرفه(مشكور:2022،9)، بأنه يعبر عن المفاهيم والمبادئ وألآسس والقواعد والإجراءات اللازمة لتبويب العمليات المالية في سجلات موحدة تستخدم داخل الكيانات الاقتصادية، ليتسنى معرفة نتائج ألآعمال في المؤسسات او الشركات، ومركزها المالي خلال مدة زمنية معينة.

ويعرفه (عبد الحليم وعبد الواحد:156، 2018)، إن النظام المحاسبي المالي يهتم بتسجيل ألانشطة المتعددة التي تمارسها الشركة أو المؤسسة مع المؤسسات او الشركات ألاخرى، واستخلاص النتائج المترتبة عنها وتقديمها كمعلومات للمستخدمين التي يمكن الرجوع اليها في أوقات اتخاذ القرارات بالاوقات المناسبة.

ويتفق الباحث مع التعريفات السابقة للنظام المحاسبي المالي بأنها تسجيل وتبويب العمليات المحاسبية المالية وأعداد القوائم وفق القواعد المحاسبية المالية التي تحقق توفير المعلومات اللازمة والملائمة في اتخاذ القرارات لدى الافراد والمهتمين في تحليل سوق الأوراق المالية.

2- جودة النظام المحاسبي المالي:

يرى في ذلك "FASB" أنها تعني أنعكاس لمجموعة من الخصائص ألنوعية للمعلومات المحاسبية ألمالية معتمدة في ذلك على المصداقية، بالإضافة الى خصائص أخرى مثل الدقة، والملائمة، والقابلية على المقارنة، والحيادية، والتغذية العكسية. وتبقى جودة النظام المحاسبي المالي تعتمد على جودة أعمال ألادارة والمدققين، والكادر الخاص بأعداد المعلومات المالية وفق ضوابط وسياقات المعايير المحاسبة المالية (Geore,2003:2)، ويشير (Porta&et.al) الى التركيز وألاهتمام على أهم قرارين يؤثران على جودة النظام المحاسبي المالي وهي: (Porta&et.al.,1998:5)

أ. الجودة العالية للنظام المحاسبي المالي تحسن من مستوى الشفافية في المؤسسات والشركات، كما إن تبني المعايير الدولية (IAS) من شأنها التقليل من ألآخطاء التي يقع فيها محللي القوائم المالية.

ب.رصانة جودة المعلومات المالية التي تقدم من قبل الإدارات تسهم برضا ألاطراف المعنية المستفيدة من التقارير والمعلومات المالية، تتولد في ذلك القناعة بأن الخبرات المحاسبية المالية تتمتع بالموضوعية والاستقلالية والدقة في المعلومات التي أضفى عليها طابع الجودة. ويمكن تميزها بثلاثة خصائص وهي: (أسماعيل، 1999: 10).

-السهولة في الاتصال والتواصل بين المستفيدين والشركات والمؤسسات.

-أيصال المعلومات بدقة وشفافية الى المستفيد عند الحاجة.

- أستخدام الوسائل التقنية في أيصال تلك المعلومات.

3- أهداف النظام المحاسبي:

يهدف النظام المحاسبي المالي الى تبويب وتسجيل وتلخيص العمليات المالية ذات القيمة المالية لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال مدة زمنية معينة، تسهم هذه العملية بالاحتفاظ بتلك البيانات والعودة اليها لاستخراج التقارير بدقة وسرعة تتوافق مع احتياجات المستخدمين وأمكانية الاحتفاظ بالبيانات لسنوات يمكن استرجاعها بسهولة، (ديوان الرقابة المالية، 2011: 524).

ويمكن أيجاز الأهداف الخاصة بالنظام المحاسبي المالي كالآتي:

أ- أعداد وتبويب الحسابات اليومية، والشهرية، والختامية وفق القوانين واللوائح التنظيمية المالية والمحاسبية وتقديمها الى الجهات المختصة في المواعيد المحددة.

ب- توفير المعلومات والبيانات المحاسبية التي تمكن أصحاب القرار في الحكم على مقبولية الخدمات وتكلفة المنتجات، فيما تؤدى بكفاءة عالية وأقل تكلفة ممكنة.

ت- تبويب وتسجيل وتلخيص العمليات المالية لمعرفة النتائج المالية خلال مدة زمنية معينة مع إمكانية سهولة استخراج التقارير بسرعة ودقة تتلاءم مع معطيات الحاجة للمستخدم.

ث- ربط حسابات الشركات او المؤسسات بالحسابات القومية، وتعد هذه العملية غاية الأهمية لآن حسابات الوحدة تمثل اللبنة الأساسية التي يعتمد عليها المحاسب القومي في تركيب أجزاء الحسابات القومية.

وتواجد اهداف أخرى للنظام المحاسبي المالي منها (المسعودي، 2013: 55)، (الحاج أحمد، 2022: 12-14).

- تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وحفظها.
- دمج حساب المؤسسات او الشركات بالحسابات القومية.
- توفير البيانات اللازمة للرقابة والتنفيذ والتخطيط على المستوى القومي والقطاعي.

4- **مزايا النظام المحاسبي المالي:** يتميز ألنظام المحاسبي المالي بمجموعة من ألسمات وكالاتي: (كاظم، 2011: 315)، (حامد واخرون، 2019: 1268)

- البساطة والمرونة في التطبيق: إن البساطة والمرونة التي يتسم بها النظام المحاسبي المالي الغاية منها الدقة في التطبيق، وتخفيف الأعباء المحاسبية على الكوادر المحاسبية المالية العاملة في الأسواق المالية.
- الوضوح: يتمتع النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة فهم وأدراك الإجراءات والطرق المحاسبية المالية المستخدمة لتزويد المحاسبيين الماليين بأسس وقواعد البيانات والقوائم المالية.
- وحدة النظام والشمولية: إن وحدة النظام المحاسبي المالي لم تهمل خصوصيات سوق الأوراق المالية، أذ أظهرت تلك الخصوصية بصورة سلسلة وواضحة ومفهومة.
- اعتماد نظام الترقيم العشري والتبويب المنطقي المتسلسل والمتجانس لحسابات الدليل بهدف وضع القوائم المحاسبية في الحاسب الالكتروني بشكل يؤدي الى تجميع البيانات تلقائياً، وفق تبويبات تخدم المتابعة والتخطيط والرقابة.

المحور الثاني: سوق العراق للأوراق المالية:

تُعد الأسواق المالية إحدى أهم القطاعات الاقتصادية المهمة لرأس المال ألاستثماري الذي يعمل بشكل أو بأخر على توفر السيولة المالية للمستثمر بشكل أوراق مالية كالسندات "السند أداة دين قابلة للتداول تلزم الجهة المصدرة لها باسترداد القيمة ألاسمية للسند مع ما يترتب على عملية الإصدار من الالتزامات(الفائدة)، وأدوات الملكية كالأسهم" وتمثل ألاسهم الممتازة والعادية وضمانات مدة الاستحقاق أطول أجلاً، وتتميز أدوات الملكية بأنها سوق للمفرد والجملة، أي بمعنى إن سوق الأوراق المالية هو المكان المخصص لتداول الأوراق المالية قصيرة وطويلة ألاجل يجتمع فيه البائعين والمشترين لنوع من أنواع الأوراق المالية، (مهدي، امين ألامام، 2022: 95).

تأسس سوق الأوراق المالية في العراق عام 1992 بموجب القانون رقم (24) لسنة 1991، وعرف بسوق بغداد للأوراق المالية، أسهم السوق في ترشيد وتنظيم عمليات تدفق المدخرات المحلية والأجنبية، وسهولة حركة انتقالها، نظراً الى تأسيس ووجود الشركات المساهمة تدرج بين القطاع العام والخاص. وكان السوق تحت إدارة وزارة المالية العراقية، أستطاع فيها السوق أدراج (113) شركة عراقية بين شركات خاصة وشركات مختلطة، وأغلق السوق بقرار من مجلس اداراته عام 2003، وفي عام 2004 فتح السوق مرة أخرى بموجب القانون المؤقت المرقم (74) تحت أشرف هيئة الأوراق المالية العراقية، وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية

ويمكن إن يعرف سوق الأوراق المالية بأنه" سوق تبادل الأوراق المالية (ألاسهم والسندات) بيعاً وشراءً في مكان يلتقي فيه المهتمين بعملية التداول وفق أطر منظم، وإجراءات تخضع الى ضوابط وقواعد وقوانين تضعها الدولة للمتداولين، ويشرف عن نشاط السوق المالي مجلس منتخب من قبل أعضاء السوق. ومرت تداولات سوق الأوراق المالية في العراق بمرحلتين وهما: (تقرير سوق العراق للأوراق المالية، 2012: 3)

- مرحلة التداول اليدوي: نظمت اول جلسة تداول عام 2004 وفق اليات التداول اليدوي، والذي نعني به تنفيذ أوامر البيع والشراء على لوحات بلاستيكية، ويتم التداول لاسهم الشركات عندما يتوافق او يتطابق سعر البيع مع سعر الشراء وفق معطيات العرض والطلب، ومن ثم تجري عملية التسوية للاسهم في اليوم التالي، وفق ضوابط تحويل ونقل ملكية للاسهم او الأوراق المتداولة في مركز الإيداع بشكل يدوي، وتسدد ألاقيام المالية وفق تقرير التسوية والمقاصة المالية بين المدين والدائن، وفي هذه العملية لا يستطيع المشتري بيع أسهمه مرة أخرى ألا بعد أستلام شهادة ألاسهم من الشركة التي تصدر بعد ستة أيام من ابرام العقد.
- مرحلة التداول الإلكتروني: أبتدأً من عام 2009 انتقل تداول الأوراق المالية من التداول اليدوي الى مرحلة التداول الإلكتروني، واستخدمت فيها محطات التداول الإلكترونية في مقر السوق المالي بدل اللوحات البلاستيكية، ومن خلال منصة التداول الإلكتروني انتشرت (47) موقعاً لشركات الوساطة خارج مبنى سوق الأوراق المالية، ووفق هذا النظام باتت عملية تداول الأوراق المالية سهل جداً دون تعقيد أو تأخير مدة زمنية، أذ تتم عملية نقل الملكية في نفس اللحظة وفقاً لنظام"Equator "، وتتم التسويات المالية مباشراً بعد الجلسة.

وقد أعتمد الباحث في أستخدام ثلاثة مؤشرات لتحليل التداول سوق العراق للأوراق المالية، أذ تستهدف هذه المؤشرات التعبير عن أداء وتقييم السوق المالي، ومعرفة ألآتجاهات والمعلومات التي تقدمها المؤشرات للتمكن من قياس ألاداء، والمقارنة مع ألآداء للسنوات السابقة، فضلاً عن المقارنة مع ألآسواق المالية للدول ألاخرى. ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- المؤشر العام لاسعار الأسهم: ويتمثل بمؤشر أحصائي يستخدم لقياس ألاداء الكلي للسوق.
- مؤشر عدد ألآسهم المتداولة: ويمثل هذا المؤشر مجموع ألآسهم للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.
- مؤشر حجم التداول: ويتمثل بحجم التداول للأوراق المالية المتداولة في السوق خلال مدة زمنية معينة، ويعطي هذا المؤشر دلالة على قوة أسهم الشركات او ضعف تداولها في السوق.

المحور الثالث : الجانب التطبيقي

اولاً: تحليل متغيرات سوق الأوراق المالية واختبار (T-test) الفروق المعنوية للمتغيرات البحث:

1- **تحليل مؤشر سوق العراق للأوراق المالية:** يوضح الجدول رقم (1) و الشكل (1) حركة ألمؤشر العام لاسعار اسهم سوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2013-2021)، أذ يلاحظ إن المتوسط الحسابي لهذا ألمؤشر قد بلغ (707.80) نقطة، وسجل المؤشر اعلى قيمة في عام 2015 بقيمة مقدارها (730.56)نقطة، وادنى قيمة في عام (2014) بقيمة (92.00) نقطة، ويعزى ألانخفاض في قيمة المؤشر عام 2014 بسبب الظروف الأمنية التي مر بها العراق الى تزعزع الامن والاستقرار في البلاد، ويلاحظ من خلال التحليل إن اعلى نسبة أنخفاض سجلت في عام 2020 بمقدار(-2.88%) وذلك لدخول العالم في "جائحة كورونا" التي تسببت في تعطيل العالم بأسره، في حين سجلت اعلى نسبة ارتفاع في عام 2014 بمقدار (18.69%).

جدول (1) مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2021)

السنوات	أرقام المؤشر	التغير %
2013	113.15	-
2014	92.00	18.69%
2015	730.56	-694.08%
2016	649.48	11.09%
2017	580.54	12.94%
2018	510.12	12.31%
2019	493.76	3.20%
2020	508.0	-2.88%
2021	569.20	-12.04%
المتوسط الحسابي	707.80	

المصدر: أعداد الباحث بألاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية.

الشكل رقم (1) مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2021)

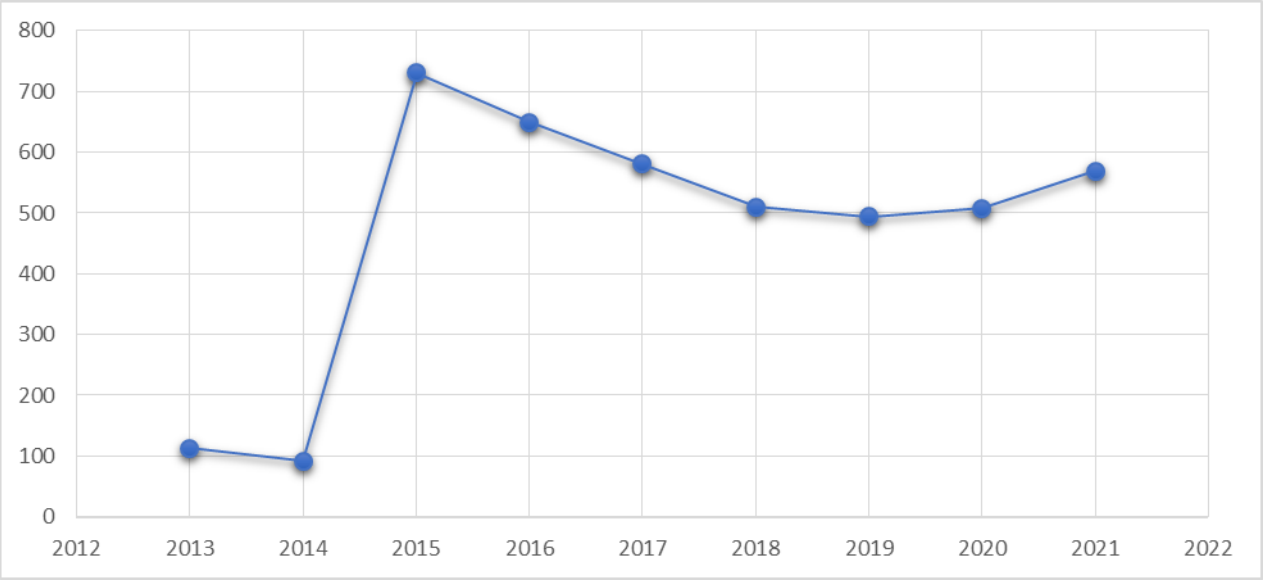

2- تحليل عدد ألاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية:

يوضح الجدول رقم (2) عدد ألاسهم المتداولة لشركتي الأمين للتداول والخليج للتأمين ضمن قطاع التأمين والمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد ضمن القطاع المصارف للمدة (2013-2021)، ونلاحظ من خلال الجدول، أذ بلغ أعلى تداول للأسهم للأمين للتداول عام (2019) بقيمة (1731.5) وأدنى قيمة تداول للأسهم عام (2017) بقيمة (77.2). فيما بلغت اعلى قيمة لتداول الأسهم لشركة الخليج للتأمين (667.2) في عام (2016) وأدنى قيمة سجلت في عام (2021) بقيمة (95.0) مليون سهم. وفي القطاع المصرفي حقق المصرف التجاري العراقي اعلى قيمة تداول للإسهم عام (2013) بقيمة (155556.6)، وأدنى قيمة (3548.5) في عام (2021). ونلاحظ إن مصرف بغداد قد حقق اعلى قيمة تداول للأسهم في عام (2020) بقيمة (58876.2) مليون سهم، فيما بلغ أدني تداول للأسهم في عام (2021) بقيمة (22.5) مليون سهم،وبلغ متوسط مؤشر الاسهم المتداولة(66047.21)مليون سهم وبلغت اعلى نسبة تغير عام 2021 بمقدار(93.92) نقطة، وأدنى نسبة تغير في عام 2016 بمقدار(-75.34) نقطة، خلاصة تحليل ألاسهم المتداولة لشركات عينة البحث، وجد أن التحولات التكنولوجية لها أثر واضح في النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تطور النظام المحاسبي المالي في تقديم المعلومات والبيانات بدقة عالية وشفافية للمستخدمين، في حين نلاحظ حالات هبوط التداول للأسهم يعزى الى أسباب امنية والأزمات الاقتصادية.

الجدول رقم (2) / مؤشر عدد ألاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية للشركات التأمين والقطاع المصرفي عينة البحث للمدة (2013-2021)

السنة	شركات قطاع التأمين(مليون سهم)		شركات القطاع المصرفي(مليون سهم)		مجموع عدد ألآسهم المتداولة	نسبة التغير %
	الأمين للتداول	الخليج للتأمين	المصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد		
2013	179.9	511.8	155556.6	27151.6	183399.9	-
2014	980.4	72.9	9726.2	31126.8	41906.3	%77.09
2015	810.2	400.9	19152.2	23117.7	43481	%-3.62
2016	304.9	667.2	39136.2	36134.1	76242.4	%-75.34
2017	77.2	216.6	34496.5	39811.7	74602	%2.15
2018	229.7	170.6	5508.0	57258.7	63167	%15.32
2019	1731.5	113.6	4834.1	40436.7	47115.9	%25.41
2020	524.5	91.8	1322.1	58876.2	60814.6	%-29.07
2021	95.0	29.8	3,548.5	22.5	3695.8	%93.92
المتوسط الحسابي					66047.21	

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية.

3- تحليل حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية:

يوضح الجدول رقم (3) مؤشر حجم التداول لشركتي الأمين للتداول والخليج للتأمين ضمن قطاع التأمين والمصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد ضمن القطاع المصارف للمدة (2013-2021)، ونلاحظ من خلال الجدول، أذ بلغ أعلى قيمة للمؤشر لشركة للأمين للتأمين عام (2014) بقيمة (1856.3)، وأدنى قيمة عام (2021) بقيمة (53.7). فيما بلغت اعلى قيمة لشركة الخليج للتأمين (369.3) في عام (2013) وأدنى قيمة سجلت في عام (2021) بقيمة (19.3). وفي القطاع المصرفي حقق المصرف التجاري العراقي اعلى قيمة عام (2013) بقيمة (15099.4) مليون دينار، وأدنى قيمة (602.3) في عام (2020). ونلاحظ إن مصرف بغداد قد حقق اعلى قيمة في عام (2013) بقيمة (50341.0) مليون دينار، فيما بلغ أدنى قيمة في عام (2021) بمقدار (53.3) مليون دينار ،فيما بلغ المتوسط الحسابي لمجموع مؤشر حجم التداول بقيمة 40164.57 مليون دينار للمدة المذكورة، وسجلت اعلى نسبة تغير في المؤشر عام 2019 بمقدار(50.27)نقطة وادنى نسبة تغيرفي عام 2020 بمقدار(-50.55) نقطة. خلاصة تحليل مؤشر حجم التداول لشركات عينة البحث، وجد أن التحولات التكنولوجية لها أثر واضح في النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال تطور النظام المحاسبي المالي في تقديم المعلومات والبيانات بدقة عالية وشفافية للمستخدمين التي اتاحت فرصة اكبر لنشر المعلومات، في حين نلاحظ حالات انخفاض حجم التداول يعزى الى أسباب امنية والأزمات الاقتصادية.

الجدول رقم (3) / مؤشر حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية للشركات التأمين والقطاع المصرفي عينة البحث للمدة (2013-2021)

السنة	قطاع التأمين(مليون دينار)		القطاع المصرفي(مليون دينار)		مجموع مؤشر حجم التداول	نسبة التغير %
	الأمين للتداول	الخليج للتأمين	المصرف التجاري العراقي	مصرف بغداد		
2013	249.3	369.3	15099.4	50341.0	66059	–
2014	1856.3	50.2	7805.0	53879.8	63591.3	3.73
2015	987.5	160.5	10465.3	30200.7	41814	34.24
2016	174.4	224.5	16460.4	29787.9	46647.2	-10.49
2017	577.5	102.3	15105.8	28437.4	44223	5.19
2018	86.5	106.9	2487.4	28162.2	30843	30.25
2019	806.8	70.0	2151.1	12308.0	15335.9	50.27
2020	280.6	61.7	602.3	22144.2	23088.8	-50.55
2021	53.7	19.3	29,752.7	53.3	29879	-29.41
المتوسط الحسابي					40164.57	

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً: اختبار(T-test) للفروق المعنوية بين متغيرات البحث:

1- اختبار (T-test) لمؤشر سوق العراق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) إن قيمة (T) المحتسبة (5.125) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية (2.36) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يؤشر الى وجود فرق معنوي في قيمة المؤشر على أثر التحولات التكنولوجية للاقتصاد الرقمي على النظام المحاسبي المالي في مؤشر السوق لأوراق المالية.

الجدول رقم (4) / اختبار(T-test) لمؤشر سوق العراق للأوراق المالية.

Mean	S.D	Sig	T
77.39	46.36	0.000	5.125

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPPS

2- اختبار(T-test) لمؤشر عدد ألاسهم المتداولة:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (5)، إن قيمة (T) المحتسبة (3.079) وهي اعلى من قيمة (T) الجدولية (2.36) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على وجود فرق معنوي في قيمة مؤشر عدد الأسهم على أثر التحولات التكنولوجية للاقتصاد الرقمي في النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (5) / اختبار(T-test) لمؤشر عدد ألاسهم المتداولة

Mean	S.D	Sig	T
4.76 E+12	3.48 E+12	0.013	3.079

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss ver-2023

3- اختبار(T-test) لمؤشر حجم التداول:

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (6)، إن قيمة (T) المحتسبة (2.166) هي اقل من قيمة (T) الجدولية (2.36) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود فرق معنوي في قيمة مؤشر حجم التداول للسوق العراق للأوراق المالية على أثر التحولات التكنولوجية للاقتصاد الرقمي في النظام المحاسبي المالي.

الجدول رقم (6) / أختبار(T-test) لمؤشر حجم التداول.

Mean	S.D	Sig	T
1.02 E+12	1.33 E+12	0.068	2.166

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج spss ver-2023

الاستنتاجات والمقترحات :

أولاً: الاستنتاجات: يمكن أيجاز اهم الاستنتاجات كالآتي:

1- أحدث ألآقتصاد الرقمي تغيرات جديدة وحديثة في مجال التعامل والتداول بين الأشخاص والمؤسسات والشركات بشكل أكثر سرعة ودقة في تناقل المعلومات والبيانات.

2- بالرغم من تعدد التسميات ألخاصة بألآقتصاد الرقمي، ألآإن جميعها تتفق على أهمية المعلومات والبيانات والاتصالات في احداث تغييرات للاقتصاد الرقمي عبر تخطي حاجز المسافات من خلال المنتجات الرقمية.

3- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في النظام المحاسبي المالي انعكس ايجابياً على دقة عرض البيانات وسرعة الوصول الى المستخدمين.

4- ألآقتصاد الرقمي له آثر ودلالة واضحة في النظام المحاسبي المالي من خلال تجسيد دور الابداع المعرفي والابتكار في النظام المحاسبي المالي.

5- نلاحظ من نتائج التحليل الإحصائي إن هناك فرق معنوي في قيم المؤشرات (مؤشر السوق، مؤشر عدد الأسهم، مؤشر حجم التداول)، بمعنى أخر إن للأقتصاد الرقمي دلالة واضحة على تطور النظام المحاسبي المالي.

ثانياً: المقترحات:

1. أعطاء أولوية قصوى لقطاع الاتصالات وتعزيز ألآستثمار في هذا القطاع من خلال اعداد برامج تدريبية، وانشاء مراكز تأهيلية وطنية في مجال الاتصالات والمعلومات.
2. العمل على توفير وتحسين البيئة ألاستثمارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، والعمل على أعداد برامج نوعية قادرة على أستيعاب الكفاءات العلمية وتحفيزها في بناء القدرات الإبداعية التكنولوجية.
3. ضرورة اعداد أستراتيجية وطنية شاملة تهدف الى تطوير وتحسين منظومة المعلومات والاتصالات لمواكبة التطور العالمي المعلوماتي من خلال التعاون بين الجهات المعنية.
4. العمل على تدريب وتأهيل الكوادر المحاسبية من خلال البرامج والدورات التطويرية حول كيفية التعامل النظام المحاسبي بالصيغة الالكترونية التي تتوافق مع معطيات ألاقتصاد الرقمي.
5. من معطيات النجاح للنظام المحاسبي المالي في ظل تكنولوجيا المعلومات التأكيد على أهمية الخصائص النوعية للمعلومات التي تكون مهمة لدى المستثمرين في الأوراق المالية عند اتخاذ القرار.

المصادر

اولا: مصادر اللغة العربية:

1. شرويدر، ريتشارد، وكلارك، مارتل، وكاتي، جاك، 2006.نظرية المحاسبة، تعريب د. خالد علي كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،
2. الحاج احمد، مجدي الريح، 2022، أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على الأداء المالي في الوحدات الحكومية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، الجزء الآول/ألآردن.
3. مشكور، سعود جايد، 2022، النظام المحاسبي الموحد، أطر نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الثانية، العراق.
4. جمعة، مصطفى حمدي محمود، 2018، النظام القانوني للوكالة بالعمولة ألالكترونية، طبعة جامعة ألآسكندرية، جمهورية مصر العربية.
5. البشير، فضل عبد الكريم، 2018، دور ألآقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل ألاسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد (9).
6. نعمه، زينب هادي، 2015، تحليل العلاقة بين ألآقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات ألاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة(1999–2013) مع ألآشارة للعراق، جامعة كربلاء، كلية ألادارة وألآقتصاد، قسم ألاقتصاد، أطروحة دكتوراه.
7. النجار، أخلاص باقر هاشم، 2007، ألآقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة البصرة.
8. كريمة، عبد الجبار، 2017، فعالية تطبيق ألاقتصاد الرقمي في ترشيد أداء المؤسسات البنكية دراسة حالة لوكالتي"BADR "،" "BDL بوسعادة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف.
9. عبد الحليم وعبد الواحد، صفوان قصي، سمر منذر، 2018، ألآلية المقترحة لآعداد كشف التدفقات النقدية المتوقع على وفق النظام المحاسبي الموحد، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 43، العراق.
10. ديوان الرقابة المالية، 2011، النظام المحاسبي الموحد، الطبعة الثانية، العراق
11. المسعودي، رزاق شاكر شافي، 2013، مدى فاعلية النظام المحاسبي الموحد في الرقابة على الممتلكات والتجهيزات والمعدات، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
12. سوالم، صلاح الدين، 2015، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز مسار التنمية المستدامة، ملفات ألابحاث وألآقتصاد والتسيير، الجزء الأول، العدد(4).
13. الجبوري، فؤاد فرحان حسين، 2021، قياس وتحليل أثر ألآبتكار في التنمية المستدامة لدول مختارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، العراق.
14. رشيد، يدو محمد بوعافية، بلا، انعكاسات ألآقتصاد الرقمي على النشاط ألآقتصادي، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول ألآقتصاد ألآفتراضي.

15. محمد، تقروت، بلا، أقتصاد الرقمي واشكالية التجارة الإلكترونية في البلدان العربية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول ألاقتصاد ألافتراضي.

16. كاظم، حاتم كريم، 2011، تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين)، مجلة مركز دراسات الكوفة–جامعة الكوفة، المجلد1، العدد22، العراق.

17. حامد وآخرون، اردلان أسماعيل، واخرون، 2019، معوقات التحول من النظام المحاسبي الموحد الى معايير المحاسبة الدولية في قطاع المصارف في إقليم كردستان/ العراق (دراسة أستطلاعية لآراء عينة من معدي القوائم المالية في المصارف ومراقبين في قسم مراقبة المصارف في البنك المركزي/ فرع أربيل) مجلة قهلآي زانيست العلمية، المجلد 4، العدد4، العراق.

18. مهدي، مها عبد الكريم. امين الامام، صلاح الدين محمد، 2022، تأثير ملكية أسهم الشركات في أسعار أسهمها (دراسة تحليلية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد14، العدد1.

19. سوق العراق للأوراق المالية، التقارير السنوية للمدة (2005–2021).

ثانيا: مصادر اللغة الانكليزية

1. Belkaoui, Ahmed R, (Accounting Theory), 4th ed., Thomson Learning Hendrickson, Eldon, 1992, New York, Richard D. Irwin, 2111 Accounting Theory,
2. George H. Bodner, WilliansHapwood, (Accounting Information Systems), fifth Edition by prentice – Hall – Ine, New jersey United of America,1993
3. La Porta et a., The Influence of conntry and Firm Specific Factors on Fibancial Reporting Choices: A Governance Perspective, 1998.